مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: السلوك السياسي للمرأة العراقية
اسم الكاتب: أ.د. عبد الجبار احمد عبد الله، هدى محمد مثنى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/171
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السلوك السياسي للمرأة العراقية

أ.د. عبد الجبار احمد عبدالله

و هـدى محمد مثنى

كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

مقدمة:

يقال إن الإغريق هم أول من اهتم بدراسة طبيعة الإنسان، لمعرفة ماهيتها، وبالتالي تفسير السلوك البشري، ورغم هذا الجهد عند الإغريق، فقد ظل هذا التناول قاصرا، فيما يبدو... فقد نظر هؤلاء بداية إلى الإنسان، كذات مستقلة، دون ربط ما يبدر منه، من سلوك وتصرف، بالظروف أو البيئة أو العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، ومثل هذا الفهم وجدناه لاحقا عند هيغل، فرغم إيمانه بحركة التاريخ إلى الأمام، لكنه كان دائما يبحث عن أسباب الحركة خارج نطاق البشرية، فقد كان ينظر إلى الأفكار على أنها تسبح في فضاء، خارج، أو بمعزل عن العلاقات الاجتماعية؛ في حين أن ماركس الذي جاء بعد هيغل، كان يرى أن الأفكار هي انعكاس للواقع المعاش، علما أن ماركس لاسيما رفيق دربه إنجلز تنبه لدور الأفكار، وبأنها تتمتع باستقلالية نسبية، ولها الدور والتأثير في التغيير والتطوير، بعد أن تستحوذ على عقول الناس، لهذا كان على رجل السياسة، أن ينفتح على منتجات الفكر، ويهتدي بها، لينفتح أمامه الطريق، المفضي بالتالي، لتطوير فكره السياسي[1]، ولا يمكن له تطوير هذا الفكر دون الاهتمام بدراسة السلوك السياسي. إن السلوك السياسي هو نتاج مجموعة من القيم الإنسانية الأخلاقية والثقافية المتأصلة في المجتمع والمتراكمة عن تجربة الشعب عبر التاريخ. فكلما زاد الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي تراكمت القيم الأخلاقية لدى المجتمع. مما تخلق تلك النتاجات أنماط وظواهر سلوكية محكومة بتلك القوانين الأخلاقية التي تؤُمن السلوك السياسي السليم. ذلك أن كل الانفعالات أو الأحكام التي تصدر عن الأشخاص حول موضوع ما يخص حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية ،يفسر ما ينتج من سلوك اتجاه موضوع سياسي مطروح على

الساحة وهذا يعني أن السلوك السياسي للإنسان هو جزء من وجوده، لذا وجب الاهتمام بما يصدره هذا الشخص من انفعالات وأحكام اتجاه المشهد السياسي.

وتعتبر المشاركة السياسية من ابرز مظاهر السلوك السياسي في المجتمع حيث إن المشاركة السياسية هي نشاط يقوم به الأفراد بصفتهم الشخصية وذلك بهدف التأثير في صناعة القرارات الحكومية، أي أن المشاركة السياسية هي سلوك وليست مجرد اتجاهات المواطن نحو السلطة[٢]، كما أنها تهدف أيضا إلى التأثير في عملية صنع القرار الحكومي بما يعني أن سلوك المواطن هنا يتجه بالدرجة الأولى إلى المسئولين الذين بيدهم السلطة، وسلوكهم هذا يكون سلوكاً سياسياً عندما يعمل على التأثير في الحكومة سواء حدث هذا التأثير أم لم يحدث[٣]. وتختلف أنماط ومستويات المشاركة السياسية من جانب المواطنين تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية والأدوار التي يؤديها الأفراد داخل هذه الأنظمة[٤]، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين(٥):

١ . **أنشطة تقليدية أو عادية:** وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسئولين، والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية.

٢ . **أنشطة غير تقليدية:** بعضها قانوني مثل الشكوى، وبعضها قانوني في بعض البلاد وغير قانوني في بلاد أخرى كالتظاهر، والإضراب وغيره من السلوكيات السلبية والأعمال المتطرفة.

وتكتسب "المشاركة أهميتها ودلالتها بالنسبة للمرأة وقضاياها من حيث كونها آلية أساسية لتنمية الذات (المرأة ذاتها) وتنمية الموضوع (المجتمع والواقع الاجتماعي) وهما بعدان يرتبطان ارتباطاً جدلياً، فالذات أو الشخصية المتفتحة، القوية والمزدهرة والفاعلة هي القادرة على تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كما أن النمو الاجتماعي بدوره يمكن أن يقاس بمدى الفرص التي يتيحها لتحقيق

مشاركة القطاعات المختلفة وتفتحها وازدهارها وفاعليتها[٦]، كما أن المشاركة السياسية للمرأة تمثل درجة وعي المجتمع لذاته وحضارته ذلك أن المشاركة في جوهرها ظاهرة حضارية بقدر ما هي ظاهرة سياسية وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة معينة من الرقي والتقدم فان مسألة المشاركة السياسية للمرأة تصبح من قضاياه الأساسية[٧]، ولذلك فأن فتح باب المشاركة السياسية للمرأة يؤدي إلى زيادة ثقتها بنفسها، وشعور المرء بالثقة سياسياً أو افتقاره إلى ذلك قد ينمو ذاتياً، فالمرء الذي يفتقد الشعور بالثقة يتجنب السياسة، مما يقلل فرصه لان يكون مؤثراً، وهذا بالتالي يقلل من ثقته بنفسه، وعلى العكس من ذلك فان الشخص الواثق من نفسه قد يزداد ثقة كنتيجة لانخراطه في السياسة[٨]. وقد جرى بعد التغيير الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٣، التأكيد على أهمية المشاركة السياسية للمرأة العراقية ودعم انخراطها في العملية السياسية ولعل الضمانة الأهم لتفعيل هذه المشاركة هو ما نصت عليه المادة (٤٩/رابعاً) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، على أن "**يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب**"، بما يشكل إشارة واضحة إلى أن الدولة تعتمد أساس تشجيع مشاركة النساء السياسية، وهذا بدوره لا بد وان يعطي دفعاً للحركات النسائية لشغل هذه المقاعد حتى وان رافقها الكثير من المصاعب والمشكلات بداية الأمر. وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا البحث لمحاولة معرفة أهم العوامل المؤثرة في سلوك المرأة العراقية السياسي ومن ثم قراءة أثر هذه العوامل في تحديد مستقبل مشاركتها السياسية.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة

أولا: العوامل السياسية

تتميز العوامل السياسية بأهميتها بالنسبة لقضية سلوك المرأة السياسي المفضي إلى مشاركتها السياسية، إذ يمكن عدها ابتداء من العوامل الأكثر تأثيراً في هذه المشاركة، ذلك أن وجود الإرادة السياسية والالتزام الجاد على مستوى صناع القرار يعد من العوامل المؤثرة في تفعيل مشاركة المرأة السياسية وحصولها على حقوقها

بالكامل في هذا المجال، ووضع جميع التدابير والإجراءات للحد من التمييز ولتمكين المرأة من المشاركة الفعالة، ويمكن تحليل العوامل السياسية من خلال النقاط الآتية:

١. **النظام السياسي السائد:** لتقييم اثر النظام العراقي الجديد على مشاركة المرأة العراقية السياسية يمكن القول إن من أهم ايجابياته، انه أدى من الناحية العملية إلى زيادة مشاركة المرأة العراقية في المجال السياسي. وبمستويات مرتفعة جداً قياساً بسابقاتها قبل عام ٢٠٠٣، إذ وصل التمثيل النسوي إلى ٣٣% من عدد مقاعد البرلمان وهي اكبر نسبة حصلت عليها المرأة العراقية في تاريخ مشاركتها السياسية، وقد كانت هذه الزيادة نتيجة لإقرار النظام العراقي الجديد لمبدأ الحصة النسائية (الكوتا)، والتي شكلت إشارة باتجاه دعم النظام الجديد لهذه المشاركة، والتي تمكنت المرأة من خلاله من توسيع قاعدة مشاركتها. كما وانه نتيجة لإقرار النظام الجديد التداول السلمي للسلطة من خلال نظام الاقتراع العام، وللمساحة الكبيرة من حرية الاختيار بسبب التعددية الحزبية التي سادت النظام العراقي، شاركت النساء أيضا بنشاط في دورتي الانتخابات اللتين عقدتا بعد عام ٢٠٠٣، وبشكل غير مسبوق أيضا في تاريخ العراق، على الرغم من التهديدات الأمنية الخطرة التي رافقت العملية الانتخابية[٩]. إلا أن سلبية النظام الديمقراطي التوافقي الذي اعتمد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على دور المرأة تمثل في أن مشاركتها السياسية كان لا بد لها وان تخضع في النهاية إلى نظام المحاصصات الذي تتميز به هذه الديمقراطية، وما يمكن أن يتركه من انعكاسات على معيار الكفاءة، ويجعل المرأة تحت رحمة التسويات السياسية لقادة الكتل السياسية، ولان المرأة في العراق الجديد لم تستطع الوصول إلى قيادة أي كتلة من الكتل الموجود داخل البرلمان، فانه قد يكون من السهولة التفريط بحقوقها في خضم هذه التسويات، فالجميع يعلم أن إرهاصات بناء الديمقراطية بناء الديمقراطية في العراق مازالت مستمرة، ولم تترجح لحد الآن لمصلحة سلطة مدنية – تحديثية بحتة بسبب المحاصصات الطائفية هذه التي اعتمدت، فما زلنا نتحدث بصيغة حكم الأشخاص وليس حكم المؤسسات، والأشخاص هنا هم الذكور دائما وليس الإناث[١٠].

٢. **<u>الأوضاع الأمنية:</u>** إن تغيير نظام الحكم في العراق والاتجاه نحو الديمقراطية جاء ممزوجاً بالعنف، إذ يشهد العراق ومنذ عام ٢٠٠٣، بشكل يومي ارتفاعاً لوتيرة العنف في ظل الأوضاع السياسية والنزاعات المسلحة في البلاد. ويمكن هنا أن نحدد بعض أوجه الوضع الأمني في العراق والتي شكلت احد المعوقات الأساسية أمام إمكانية نمو المشاركة السياسية للمرأة العراقية في جو طبيعية وهي كالآتي:

- يشكل اختطاف النساء في العراق من اكبر القضايا التي تبث الرعب في نفوس الأسر وتعوق مشاركة المرأة في مناحي الحياة المختلفة وغالباً ما يكون الخطف على أيدي عصابات بهدف الفدية لمعرفة الخاطفين بأن الأهالي لن يترددوا بتقديم الفدية لتعلق الأمر بشرف العائلة، وتغيب الإحصائيات الدقيقة عن عدد النساء اللواتي تعرضن للخطف منذ تدهور الأوضاع الأمنية بعد عام ٢٠٠٣، ومعظم الأسباب تعود إلى عدم قيام ذوي الضحايا بتسجيل الحوادث في مراكز الشرطة والأجهزة الأمنية واعتماد الأهل على أنفسهم في التعامل مع الخاطفين، بسبب من حساسية المواضيع المتعلقة بالمرأة لارتباطها بقيم شرف العائلة تارة، وبسبب ضعف أو غياب تطبيق القانون وفقدان الثقة بالأجهزة المذكورة، وقد أشارت منظمة حرية المرأة في العراق في احد تقاريرها إلى أن عدد النساء المختطفات في الأعوام الثلاثة الأخيرة بعد تغيير النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ يزيد على الألفي امرأة، وإذا كانت المواطنات العاديات يتعرضن للاختطاف بسبب انعدام الحماية، فأن الأمر تعدى ذلك إلى تحقيق مطالب سياسية من خلال اختطاف النساء ممن تتوفر لديهن تلك الحماية خصوصاً منهن من سعين إلى المشاركة في صنع القرار أو أحيانا مجرد أن تكون لهن صلة قرابة بأحد السياسيين[١١]، كما يسهم وجود القوات متعددة الجنسيات على ارض العراق في انتهاك حقوق وحريات المرأة فقد تعرضت نساء عراقيات إلى الاغتصاب أو القتل من تلك القوات[١٢].
- مع تزايد الضحايا في صفوف المدنيين فان عدد النساء الضحايا تزايد هذا العام مع الإشارة أيضا إلى صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة في جميع

أنحاء العراق للضحايا من النساء اللاتي يذهبن ضحايا التفجيرات أو جراء الهجمات العشوائية في الأسواق المأهولة، وتختلف الإحصائيات في تحديد عدد الضحايا، إذ يُشير التقرير الصادر عن وزارة حقوق الإنسان إلى الأرقام الآتية:

ت	السنة	عدد الضحايا من المدنيين بالآلاف	عدد الضحايا من النساء	النسبة المئوية للضحايا من النساء
١	٢٠٠٤	٥٢٧١	٢٦٢	%٤،٩
٢	٢٠٠٥	٨٠٩٣	٤٥٠	%٥،٦
٣	٢٠٠٦	١٧٨٣٢	٧١١	%٤
٤	٢٠٠٧	١٣٦٩٢	٩١١	%٦،٧

المصدر: وزارة حقوق الإنسان في العراق، التقرير الأساس عن ضحايا الإرهاب في العراق، ٢٠٠٧، ص ٥.

كذلك وبحسب آخر وأكبر دراسة مسحية للوفيات بين المدنيين في العراق نشرت في مطلع كانون الثاني ٢٠٠٨ قتل (١٥١٠٠٠) ألف شخص بين آذار/ ٢٠٠٣ و حزيران/ ٢٠٠٦، وأجريت هذه الدراسة من قبل منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية[١٣]. مما يضيف صعوبات ومخاوف نفسية على المرأة العراقية تجعلها تعيش في حالة من الخوف الشديد ليس على نفسها وحسب بل على جميع أفراد أسرتها، إذ يمكن القول إن المرأة العراقية تعاني بصورة مزدوجة من جراء هذه التفجيرات فإذا لم تكن هي الضحية فسوف يكون احد أفراد أسرتها، فأمام كل رجل يموت هناك امرأة تترمل وأم تتعذب وبنات يتيتمن.

- ظهور بعض الجماعات المتشددة دينياً والتي لا تعترف بحق المرأة في المشاركة السياسية، حيث تتعرض الكثير من النساء الناشطات في منظمات المجتمع المدني إلى التهديد والقتل مما يؤثر على مشاركتهن في الحياة السياسية، وفي هذا

الصدد اعترف التقرير الذي صدر عن وزارة حقوق الإنسان بان النساء الناشطات في مجال العمل المدني يتعرضن للمحاربة[١٤].

- كذلك أدى تدهور الوضع الأمني إلى ظهور النزعات الطائفية في المجتمع العراقي وما تركته هذه النزاعات من تأثير على المرأة العراقية.

٣. **انتشار منظمات المجتمع المدني:** قد شهدت الساحة العراقية بمجرد سقوط النظام السياسي السابق اندلاعاً غير مسبوق لعدد كبير من منظمات المجتمع المدني للخوض في مختلف مجالات الاهتمام، وتشير الإحصائيات إلى أن من بين (٢٠٠٠) منظمة عراقية في مجال حقوق الإنسان موجود (٢٠٠) منظمة مختصة بالعمل النسوي[١٥]. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن انتشار هذا العدد من المنظمات النسوية رافقه العديد من الايجابيات والسلبيات، يمكن التدليل على أهم ايجابياته أنه رغم حداثة التجربة بالنسبة للعمل المدني في العراق كانت الحركات النسوية قد ركزت في أهمية العلاقة بين النظام السياسي وضمان حقوق النساء، في سبيل مشاركة فاعلة للنساء في عملية التغيير وبناء دولة ديمقراطية مدنية، وفي هذا الاتجاه وبدعم من سلطات الائتلاف تبلور مطلب الكوتا، والمطالبة بإدخاله في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي كان قيد الصياغة آنذاك. وحددت الحركة النسائية نسبة لا تقل عن (٤٠%) لتمثيل النساء في مواقع صنع القرار، وتضمنت الحملة لتحقيق هذا الهدف أنشطة متنوعة، مثل جمع تواقيع على مذكرة، اعتصامات، ولقاءات مع عدد من قادة الأحزاب السياسية وممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والسفير الأمريكي بول بريمر ممثل سلطة الائتلاف، فضلاً عن اللقاءات مع وسائل الإعلام المختلفة[١٦]. وارتبطت حملة (الكوتا) بحملة أخرى خاضتها المنظمات النسائية بالاحتجاج على قرار (١٣٧)[١٧]، الذي ألغى قانون الأحوال الشخصية. فتشابكت الفعاليات والأنشطة النسائية حول الموضوعتين "إلغاء قرار ١٣٧ وتبني (الكوتا)"، إذ يمكن عد الموقف من هذا القرار أول فعل جسد وحدة وفاعلية العمل النسائي في العراق في بداية انطلاقته بعد عام ٢٠٠٣، وبإلغاء قرار ١٣٧ في ٢٠٠٤/٢/٢٧، وإدخال نسبة لا تقل عن ٢٥ % لتمثيل النساء في الجمعية الوطنية في قانون إدارة الدولة للمرحلة

الانتقالية، الذي صدر في ٢٠٠٤/٣/٨، برهنت الحركة النسائية على مستوى عالي في الوعي، والتنظيم، والمبادرة [١٨].

إن هذه الأنشطة والمطالب شكلت بلا شك دلالة على وعي من المرأة العراقية لمكانتها والدور الذي يجب أن تحتله والآليات اللازمة لأداء هذا الدور خصوصاً من خلال ربطه بالحقوق السياسية، ويمكن الإشارة هنا إلى دور المنظمات النسائية التي كانت تعمل خارج العراق، بالإضافة إلى المنظمات النسوية في إقليم كوردستان في بلورة هذا الوعي نظراً لان تجربة العمل النسوي في إقليم كوردستان كانت قد بدأت العمل والتطور منذ عام ١٩٩٠[١٩]. غير أننا لا يمكن أن نتحدث عن هذا الوعي بدون ذكر دور الجانب الأمريكي في هذا المجال، ذلك أن العمل المدني يتطلب إلى جانب الوقت والاستعداد إمكانيات مادية لا تقدر اغلب النساء في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية والواقع الأمني المنقلب والتحولات الاجتماعية الكبيرة من النهوض بأعبائه بدون مساعدة مالية. وقد شكل هذا الدعم على الرغم مما قدمه من إسناد لهذه المنظمات في بداية عملها سلبيات ارتبطت بهذا العمل وأدت إلى عزوف الكثير من النساء عن هذا العمل نتيجة هذا الارتباط من ناحية، كما انه من ناحية أخرى وفي مقابل الدعم المالي الأمريكي ظهر نوع آخر من الدعم تمثل في ظهور منظمات المجتمع المدني الممولة من قبل الأحزاب، والتي تكون بطبيعة الحال تابعة لهذه الأحزاب بشكل تام وتمثل وجهة نظرها، إذ أن هناك نسبة غير قليلة من المنظمات النسائية العاملة في العراق هي وليدة أحزاب سياسية (وهذا لا يعني إنكار وجود منظمات نسائية كثيرة نشأت دون أن يكون لها أي صفة سياسية)[٢٠].

وبذلك يمكن الاستنتاج أن الحركة النسوية المدنية على الرغم مما قدمته مازالت في بدايتها، وأنها وان امتلكت الوعي إلا أنها لم تتبلور لديها بعد آليات الاستمرار والتمويل، وقد أدى اختلاف مصادر التمويل إلى تجاذب وتباعد بين هذه الحركات، وهنا يمكن القول انه إذا كان دخول النساء في البرلمان قد جاء بفضل الكوتا، فان المجتمع المدني جاء بتمويل خارجي ينذر بخطر إمكانية استمرارها في النشاط في حال توقف هذا الدعم من ناحية، ودعم حزبي يلقي ظلالاً على مستقبل

هذه المؤسسات في تثقيف المجتمع بوعي نسوي حقيقي وليس وعي حزبي ضيق من ناحية أخرى، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية التي أسهمت وتسهم في عزوف قطاعات واسعة من النساء عن الخوض في هذا المجال. وإذا أريد لهذه المنظمات في المستقبل أن تكون عاملاً لتعزيز المشاركة النسوية في صنع القرار وليس معوقاً يقف في وجهه فأنه لا بد من استثمار هذا الكم الهائل من المنظمات في رص الصفوف بدلاً من التشتت لتقليل هيمنة الأحزاب السياسية وبناء الأرضية للعمل النسوي المشترك ذلك أن الناحية الموضوعية تحتم علينا ألا نحسب من فضيلة أو فائدة لهذا العدد الهائل من التنظيمات النسوية ، بل العكس يرى البعض أنها أضاعت في خضم تشتتها هذا العديد من الحقوق التي كان بإمكانها الحصول عليها في حال اصطفافها ضمن تجمع مركزي واحد أو على أقل تقدير إيجاد قنوات اتصال ثابتة وفاعلة فيما بينها للارتقاء إلى نقاط اتفاق مشتركة حتى يكون لها موقعها ووقعها الضاغط والفاعل[٢١]، ذلك أن كثرة هذه المنظمات بدأ يفقدها وحدة الصف الذي تميزت به في بداية انطلاق عمل هذه المنظمات. ويمكن الإشادة هنا بجهود شبكة النساء العراقيات، وهي المظلة التي تضم نحو (٨٠) منظمة نسائية في أنحاء العراق، التي شكلت التحالف الأول لتنسيق العمل بين المنظمات النسائية بعد عام ٢٠٠٣، ونجحت في ذلك إذ بدأت بعقد مؤتمراتها السنوية لاختيار لجنة لتسيير وتنسيق العمل النسائي في عموم العراق، وعملت من خلال التنسيق مع (معهد المرأة القيادية) من اجل إيجاد السبل التي من شأنها أن تبحث عن القواسم المشتركة للحركة النسائية العراقية عموماً[٢٢].

ثانياً: العوامل الاجتماعية

مما لاشك فيه أن أي حديث حول واقع المشاركة السياسية للمرأة منقوص إذا لم يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي السائد بتراكماته الموروثة التي تؤسس لنظرة ذلك المجتمع للمرأة، وهنا يمكن القول إن الأسرة هي المعمل الاجتماعي الأول في تكوين سلوك الفرد واتجاهاته نحو مجتمعه، إذ تؤكد نظريات التنشئة الاجتماعية

والسياسية أن البيت (الأسرة) هو الخلية الأولى التي تتشكل فيها أنماط سلوك الفرد وقيمه ودوره في المجتمع عن طريق التربية والتثقيف. وهنالك بعض الخصائص في مجتمعنا الشرقي تمثل أنماط السلوك الاجتماعي، يستخدمها البالغون أساليب لتنشئة الطفل أولها السلطة الأبوية، إذ تغلب على بنية العلاقات الأسرية مظاهر السلطة الأبوية (البطريركية) التي تؤدي إلى ظهور هيمنة مزدوجة متمثلة بسلطة الأب على أفراد أسرته وسيادة الذكر على الأنثى من حيث المكانة وتقسيم الأدوار داخل الأسرة[٢٣].

وكنتيجة للتنشئة الأسرية المستمدة من البنية الاجتماعية القبلية، والثقافة العشائرية وموروثها ألبطريركي في المجتمع العراقي عانت المرأة العراقية، ولعقود طويلة، جميع أشكال الظلم الاجتماعي والتهميش والاضطهاد والتمييز العنصري والطبقي، مما هيأها نفسياً واجتماعياً لقبول التعايش والاستسلام للكثير من أشكال وأوجه الابتزاز الاجتماعي (الذكوري)، والتي تحولت إلى (تابوات) نفسية عقدية وعقائدية في اللاوعي الجمعي (الثقافي والنفسي) للمرأة، مما جعلها غير مهيأة للخروج عليها والتعامل معها كمسلمات اجتماعية/أخلاقية وعقائدية/دينية، أو مجرد التفكير بكسر قيودها إلا بصعوبة وفي حالات اجتماعية (ثقافية–أسرية) قليلة نسبياً، قياساً إلى نسبة عدد النساء في تركيبة المجتمع العراقي[٢٤]. يضاف إلى تلك التقاليد الاجتماعية الموروثة موجة العنف التي شهدها المجتمع العراقي منذ ما يزيد على ثلاثة عقود، ولعل ابرز صور العنف التي شهدها تمثلت بالحروب وتعد حالة الحرب هذه شكل من أشكال قهر الإنسانية مهما كانت نتائجها وهي غالبا خسارة طرفين واقعا وهي نتيجة مسلما بها منذ فجر التاريخ، كما أن الحرب بكل ما تحمله من أجهزة ومعدات مصاحبة لها إنما هي في جوهرها تبادل منظم للعنف. وتشير الدراسات الاجتماعية إلى انه كلما ازدادت وتيرة العنف والصراعات في الدولة فأنه يزداد معها بشكل مطرد العنف الأسري ضد المرأة، إذ أن الذكور الذين يتعرضون على مدار الساعة لكل صنوف التهديد بالموت يعيدون إنتاج العنف الذي يتعرضون له على ضحية اضعف وفي الغالب الأعم تكون المرأة هذه الضحية[٢٥].

وفي هذا السياق يرى الدكتور (علي الوردي) أن المرأة بوجه عام تعاني التناشز الاجتماعي أكثر مما يعاني الرجل، وذلك لان القيم الاجتماعية التي تحيط بالمرأة هي أكثر تشدداً وصرامة من القيم المحيطة بالرجل، وعلى الرغم من أن المرأة العراقية اخذ وضعها يتغير تدريجياً منذ بداية تشكيل الدولة العراقية عقب الحرب العالمية الأولى. فهي بدأت تدخل المدارس وتتعلم، ودخلت مجال الوظيفة والعمل خارج البيت، إلا أن المشكلة أن هذا التغيير الكبير لم يصحبه تغيير مثله في القيم والتقاليد التي تخص المرأة. وهنا يمكن القول إن من طبيعة التغير الاجتماعي انه لا يحدث على وتيرة واحدة في جميع نواحي المجتمع، ففي بعض نواحي المجتمع يكون التغيير سريعاً كالملابس، والمساكن، والمهن، ووسائل التعليم والثقافة، في حين يكون التغيير بطيئاً في النواحي الأخرى كالعادات، والمعتقدات، والتقاليد، والقيم وهذا يؤدي إلى التناشز الاجتماعي، أي أن المرأة العراقية بعد أن تعلمت وخرجت من البيت صارت تطمع أن تكون كالمرأة الغربية في تحررها وفي اختيار زوجها وفي اتخاذ المهن التي ترغب فيها. ولكن القيم المتزمتة التي كانت سائدة في الماضي لم تختف دفعة واحدة ومازال الكثير من الناس يتمسكون بها، وبذلك يمكن القول إن المرأة العراقية الحديثة تقف بين تيارين متعارضين: فتيار الحضارة الحديثة يدفع بها نحو الأمام، في حين تيار القيم القديمة يجرها إلى الخلف. وما أكثر الضحايا من النسوة اللواتي وقعن من جراء الصراع بين التيارين[٢٦]. وهذا ما يؤكده نتائج مسح معارف، ومواقف، وممارسات الشباب في العراق لسنة ٢٠٠٤، ذلك انه وعلى الرغم من التغيرات التي حدثت في العراق باتجاه الديمقراطية، والاعتراف بحقوق الإنسان ودعاوى المساواة بين الرجل والمرأة، فقد أشارت نتائج المسح في مجال التمييز حسب النوع الاجتماعي إلى أن (٥٧،٤%) من المبحوثين يتفقون مع القول إن المرأة اقل منزلة من الرجل، في حين يعارض (٣٦،٨%) منهم هذا القول، ولا يعرف (٥،٧%) منهم إجابة على ذلك، ولا يختلف الموضوع كثيراً بين الذكور والإناث حيث إن نصف الإناث تقريباً يتفقن مع هذا القول، في حين يقتنع غالبية المبحوثين بان على المرأة أن تأخذ برأي زوجها حتى لو كان رأياً مخالفاً، أما بشان القناعة بحق

الـزوج فـي أن يضـرب زوجتـه إذا عصـت أمـره فقـد أشـارت نتـائج البحـث أن نحـو (٩،٥٨%) من المبحوثين مقتنعين بذلك. ويـــرى (٤٣،١%) من المبحوثين أن على الفتاة أن تتزوج قريبها إذا رغب والدها في ذلك. كما يقتنع غالبية المبحوثين بالقول إن السياسة هي حكر على الرجال إذ تصل نسـبة القناعة إلى (٤٠،٦%) تقريباً على الرغم من قناعة (٧٦،٢%) منهم بأن بإمكان المرأة القيام بالأدوار القيادية[٢٧].

ثالثاً: العوامل الاقتصادية

إن تحرر المرأة هو قبل كل شيء تحررها على الصعيد الاقتصادي بوصفه مدخلا يسمح لها بحرية الاختيار الذي يجب أن تضمنه قوانين وتشريعات تسمح لها بأن تحيا حياة مختلفة نوعيا، وان تحقق ذاتها، كما أن النهوض بالمرأة العراقية لا يمكن أن يتم إلا في إطار مشروع تنموي وطني متكامل يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية مما يؤمن التوظيف الأمثل للموارد البشرية، ذلك أن التنمية إنما تقوم في جوهرها على المواطن، فهو صانع التنمية وغايتها ومن هنا تتأتى ضرورة إتاحة الفرصة لمشاركة جماهيرية واسعة، لكن المشاركة الجماهيرية تشترط أجواء من الحريات والديمقراطية، وعلى هذا الأساس يمكن فهم الترابط بين التنمية والديمقراطية[٢٨]، كما يمكن عد مسألة إدماج المرأة في عملية التنمية وتحسين وضعها عنصراً حاسماً في أية إستراتيجية تسعى إلى إشاعة الديمقراطية، وتجذير الحريات، واعتماد مشاركة الجميع في الحياة السياسية، مثلما تعتبر أيضا أمرا أساسيا لتحقيق كل الإمكانات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن السياسية من منطلق التكامل بينهما[٢٩]. وفي هذا السياق تشير مسوحات الأُسر المعيشية إلى انتشار الفقر على نطاق واسع في العراق. فوفق المسح الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي عام ٢٠٠٣، تصل نسبة الفقر إلى (٥٤%) من الأُسر المعيشية في (١٦) محافظة من محافظات العراق، وتصنف نسبة (١١%) منهم فقراء جداً، وان (٢٣%) من الأسر التي تعيلها نساء تصنف على أنها فقيرة مقارنة بـ (١٥%) من الأسر التي يعيلها رجال[٣٠]. فضلاً عن ذلك ما باتت تؤديه حالة الفقر في العراق إلى نوع من الحرمان

نتيجة لغياب الخدمات وندرة المواد الضرورية من الوقود والماء والكهرباء. إذ يُصنَّف هذا النوع من الحرمان بأنه شكل من أشكال العنف الهيكلي الناتج عن تصدع مؤسسات الدولة وضعف أدائها. ويترك هذا النوع من العنف انعكاسات واضحة على حياة المرأة العراقية، إذ أصبحت نشاطاتها تتمحور حول توفير حاجات العائلة والوقوف في طوابير طويلة لا تنتهي للحصول على الوقود. و قد أعادت هذه الأوضاع صياغة مفهوم (السعادة) لدى المرأة التي اختزلت سعادتها في الحصول على قنينة غاز وجلكان نفط وانسياب المجاري (بحسب تقرير بثته "إذاعة العراق الحر" في تشرين الثاني٢٠٠٥). ومع تزايد أعمال العنف تكون المرأة مهددة بسبب الأعمال الإرهابية بحياتها وباستقرار العائلة الاقتصادي خصوصاً عندما يكون ضحية هذه الأعمال الإرهابية رب الأسرة المسئول عن إعالتها، وبحسب دراسة قامت بها جامعة بغداد تصبح (٩) نساء على الأقل في كل يوم أرامل، كما يشير المسح الذي أجراه الجهاز المركزي الحكومي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن ١١% من الأسر العراقية تعيلها نساء، وان ٧٣% من هذه الأسر تعيلها أرامل، وان نسبة ٤٠% من هذه العوائل لا تستطيع تأمين مبلغ (١٠٠) ألف دينار عراقي في الشهر[٣١]. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتدنية هذه يصبح الحديث عن المشاركة السياسية نوعا من أنواع الترف ليس إلا.

المبحث الثاني: مستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية

أولا: الرؤيا الايجابية لمستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية

إن الحديث عن المستقبل لا بد وان يكون له صلة بالماضي سواء كان الماضي القريب أم البعيد، وللحديث عن مستقبل المرأة لا بد من الحديث عن المجتمع بصورة عامة، ذلك أن المرأة هي جزء من المجتمع لا يمكن قراءته بمعزل عن الكل[٣٢]، وفي العصر الحديث ونظراً للأوضاع الاستثنائية التي مر بها العراق فقد واجه المجتمع العراقي أعظم التحديات التي أثرت على تقدمه، وبذلك يمكن القول إن المرأة

العراقية بدأت بعد عام ٢٠٠٣ من مشاركة سياسية هي اقرب للصفر، نعم كانت هناك حقوق تتمتع بها المرأة العراقية إلا انه لم تكن هناك مشاركة سياسية، فالحديث عن مشاركة النساء في الحياة السياسية كانت شبه منعدمة، أما عندما نذكر نساء شاركن في وقت مبكر من العقد العشرين في تاريخ العراق السياسي ونستشهد بالسيدة " نزيهة الدليمي" عام ١٩٥٩، والدكتورة "سعاد خليل إسماعيل" في بداية السبعينات من القرن العشرين، فان هذه المشاركات بمجموعها لم تستطع أن تتحول إلى ثقافة وإنما بقيت في إطار حالات نادرة في غفلة من الزمن، بعد عام ٢٠٠٣ يمكن القول إنه حدث تغير في هذه المشاركة إذ بدأت الأحزاب تنظر لموضوع المرأة والقضية النسوية بمنظار أكثر جدية من السابق، كما أصبحت مجبرة على تأهيلها ودعمها وتمكينها لان صوت المرأة مساو لصوت الرجل وهي معبرة عن آراء حزبها وكتلتها بالقدر نفسه الذي يعبر عنه الرجل في المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البرلمان[٣٣]. وهنا يمكن القول بأن الحركة النسائية بعد التغيير في عام ٢٠٠٣، نجحت في خلال السنوات المنصرمة في تثبيت وزج المرأة في عملية صنع القرار السياسي، ففي نهاية عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ كانت مشاركة المرأة السياسية في العراق واضحة وايجابية ولأول مرة في تاريخ العراق السياسي تتنافس الكتل والأحزاب (حتى الإسلامية منها) حول إشراك المرأة في العملية السياسية ودفعها لاحتلال مواقع قيادية في مؤسسات الدولة، ولم يكن ذلك ليتم لولا تأثير الحركة النسائية في العراق والتي مارست نشاطاً واضحاً للعيان[٣٤].

وبذلك يمكن القول إن المرأة العراقية قد وضعت كرقم مهم في المعادلة منذ أن سن مجلس الحكم قوانين انتخابات الجمعية العمومية وحدد ٢٥% من مقاعد الجمعية للنساء، وأكدت المرأة العراقية المتعطشة للعمل السياسي الحر، قدرتها على أن يكون لها صوت مسموع ورأي مؤثر في صياغة الدستور الجديد للبلاد وفي تسيير شؤون العراق. تحدت كل العراقيل والانتهاكات، وحققت في الانتخابات التي جرت خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٥ نسبة مشاركة تراوحت بين (٤٥% و ٦٥%) من مجموع الناخبين حسب ما أكدت المفوضية العليا للانتخابات في العراق. وبلغت نسبة حضور المرأة في الجمعية الوطنية ثم في المجلس الوطني لعام ٢٠٠٥، أرقام تجاوزت

حتى الكثير من برلمانات الدول الأوروبية، كما ضمت الحكومة العراقية المؤقتة التي تم تشكيلها في الأول من كانون الثاني سنة ٢٠٠٤ (٦) وزيرات من ضمن (٣٤) وزيرا، فضلاً عن خمس نائبات للوزراء. وكلفت النساء بالحقائب الوزارية لكل من (الزراعة، البيئة، الأشغال العامة، المرأة، العمل والشؤون الاجتماعية، الهجرة والمهجرين)، ثم (٤) حقائب وزارية من (٣٧) تمثلت في وزارات (البيئة، حقوق الإنسان، المرأة، الاتصالات) وهنا يمكن القول إن وجود المرأة في الحكومة المؤقتة مثل انتصارا للمرأة العراقية وخطوة أولى ستليها خطوات نحو مزيد من ترسيخ حقوقها[٣٥].

ورب قائل يقول إن هذه المشاركة كانت دون المستوى المطلوب من ناحية الكفاءة، وأنها لم تكن نتيجة جهد نسائي خالص وإنما تمت من خلال تدخل قوى خارجية فرضت (الكوتا) على الأحزاب العراقية، ولكن يمكن القول أولا أنها لم تكن مشاركة في ظل أوضاع اعتيادية بسبب ما يعانيه العراق بصورة عامة من تدهور للأوضاع الأمنية، كما أن اتهام المرأة بعدم الكفاءة لا يقابله جهد كفء لأخيها الرجل الموجود على مقاعد البرلمان نفسها، إذ أظهرت التجربة الديمقراطية في العراق صعوبة الخروج عن إجماع الكتل التي ينتمي إليها العضو بغض النظر عن جنسه، ولعل هذه الإخفاقات من الأمور التي سوف لن يتم التخلص منها بين ليلة ووضحاها وإنما تحتاج إلى الكثير من العمل وتعمق القيم الديمقراطية في العمل السياسي العراقي، وأنها من الممكن أن تزول مع تراكم الخبرة. كما أن مسالة مستقبل المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص لا يمكن أن ينظر إليها بشكل مجتزأ عن واقع النظام العام في العراق والحالة المستقبلية فيه، لان الجميع لا يمكن أن يتمتعون بحقوقهم بصورة تامة ابتداء من حقهم في الحياة والحرية وحقهم في المساواة وانتهاء بكل أنواع الحقوق بدون تحقيق كافة الشروط التي تؤدي إلى تمتع العراقيين جميعاً بكافة الحقوق والتي يأتي في مقدمتها تحقيق الأوضاع الأمنية المستقرة[٣٦]. وهنا لا بد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن التغيير في أي مجال من المجالات لا يمكن تحقيقه بعصا سحرية، لان الرجال والنساء على حد سواء نشئوا خلال العقود

الماضية، في جو يشرع لعدم المساواة، لذلك فأن كل ما تحتاجه مسالة مشاركة المرأة العراقية السياسية هو العمل على تعزيزها، وهذا التعزيز يحتاج إلى مجموعة من الضمانات إذ أن أهمية توافر الضمانات القانونية والدستورية التي تحقق للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم، وسيادة القانون، وحرية التفكير والتعبير، تعد من الدوافع التي تؤدي إلى تدعيم المشاركة السياسية داخل المجتمع وتطورها المستقبلي[٣٧].

ثانياً: الرؤيا السلبية لمستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية

لقد تبين ومن خلال تاريخ مشاركة المرأة بصورة عامة في المجال السياسي أن هناك فجوة كبيرة بين حصول المرأة على حق الانتخاب وممارستها لهذا الحق وتأثيرها في مراكز صنع القرار السياسي[٣٨]، ذلك انه على الرغم من انقضاء أكثر من نصف قرن من الزمان على حصول النساء في العراق على حقوقهن السياسية والمدنية لم يقتحمن بعد المؤسسات السياسية بالنسب التي تتطلبها أعدادهن من الناحية الديموغرافية، بل أن هناك من الشواهد ما يدل انه حتى مع التغيير الذي حصل في العراق باتجاه التحول الديمقراطي واعتماد نسبة الكوتا النسائية بعد عام ٢٠٠٣ فأن عدد اللواتي يصلن إلى المساهمة في الحياة السياسية اخذ في التراجع. وهنا يمكن القول إن نجاح المرأة في المشاركة السياسية حتى الآن كان بفضل نظام (الكوتا) بالدرجة الأساس، وهذا ما تذهب إلى الاعتراف به كثير من النائبات الموجودات حالياً في البرلمان العراقي، وحتى الناشطات على مستوى الحركات النسائية، فترى النائبة (فائزة باباخان) أنه لولا (الكوتا) التي تم النص عليها في قانون إدارة الدولة العراقية ثم في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لما استطاعت المرأة العراقية أن تحصل على مقعد واحد[٣٩]، بل يتعدى الأمر إلى أنهن يربطن مستقبل هذه المشاركة باستمرار نظام الكوتا على المدى القريب على الأقل، وتقر اغلبهن انه لو قدر أن رفعت هذه النسبة فان عدد النساء المشاركات في الشأن العام سوف ينخفض بنسب كبيرة جداً، ذلك أننا لم نصل بعد إلى خلق الثقافة المجتمعية المؤمنة بدور المرأة[٤٠]، هذا على الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على زج المرأة العراقية في العملية السياسية،

وهذا يشكل دلالة ضعف يلقي بضلاله على مستقبل إيجاد أسس متينة تحمي هذه المشاركة.

كما يجب الإشارة إلى أن ضعف أداء المشاركات في العملية السياسية ينعكس بصورة كبيرة على الرأي العام السائد في المجتمع وما يمكن أن يتركه هذا الرأي من دعم وتأييد مستقبلي لدور المرأة. ففي استفتاء أجراه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) حول (دور النساء العراقيات في الحياة السياسية)، أثبتت النتائج أن (٦٤،٣%) أكدوا أن النساء لم يقمن بدورهن، في مقابل (٢٦،٤%) ممن يرون أنهن قمن بدورهن. وأكدت الدراسة أيضا أن (٣٩،٦%) فقط هم من يرون مستقبل ايجابي لمشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية، وحتى هذا النسبة تربط هذا المستقبل بعدة عوامل أو تحديات يجب التخلص منها كشرط أساسي لنجاح هذه المشاركة مستقبلاً، تتمثل هذه التحديات في التحدي السياسي المتمثل بظاهرة انعدام أو نقص الإرادة السياسية لمساهمة المرأة الفعلية في الحياة السياسية، والتحدي الاجتماعي المتمثل بقبول المجتمع الذكوري لمبدأ النوع الاجتماعي، وعكسه في الخطاب والممارسة السياسية، فضلاً عن توفر قناعة الرجل قبل المرأة بدور المرأة السياسي، وأخيرا التحدي الناجم عن المعتقدات والتفسيرات الدينية الضيقة لدور المرأة السياسية[٤١]. وبذلك لم تستطع المرأة خلال مدة خمس سنوات من التغيير من خلق قاعدة متينة لمشاركتها السياسية، ولو قدر أن رفعت الحصة النسائية (الكوتا) عن النساء في وقت مبكر فلن يكون هناك تمثيل يذكر للمرأة في مواقع صنع القرار.

الهوامش

[1] دهام حسن، السلوك السياسي عند الإنسان،
http://tharwacommunity.typepad.com/whereto_syria/2007/12/post-5.html

٢ يعرف (الاتجاه) على انه "حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي والذي تنتظم من خلاله خبرة الشخص، وتكون ذات اثر توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تثير هذا الاتجاه، والتي قد تكون ايجابية أو سلبية، نوعية أو عامة"، أما (السلوك) فهو " مجموعة التصرفات والتعبيرات الخارجية التي يسعى عن طريقها الفرد لان يحقق عملية الأقلمة والتوفيق بين مقومات وجوده الباطني (اتجاهاته)، ومقتضيات الإطار الاجتماعي الذي يعيش في داخله "
حميدة سميسم، نظرية الرأي العام (مدخل)، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص ٧٤- ٧٧.

٣ سوزي رشاد (إعداد)، المرأة والحياة السياسية، الكتاب الخامس، المركز المصري لحقوق المرأة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠.

٤ حسين علوان حسين، المشاركة السياسية في الدول النامية: النموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٦، ص.٢٦

٥ السيد عليوة، منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣.

٦ عائشة الكواري، دور المرأة في الهيئات المانحة و المستفيدة

http://www.ayamm.org/arabic/Marsad/marsad%201.htm

٧ سعيدة الرحموني، المرأة والمشاركة السياسية في تونس، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٥٠)، كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩، ص ١١٤ .

٨ روبرت. أ.دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علا أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة خامسة، القاهرة،١٩٩٣، ص ١٣٤.

٩ جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين، وضع المرأة في العراق: تحديث لتقييم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير القانونية الدولية، كانون الأول/ ٢٠٠٦، ص ٣٠.

١٠ لقاء شخصي مع السيدة وجدان سالم ميخائيل، مصدر سبق ذكره، وبالمعنى نفسه تنظر العديد من النائبات والناشطات النسويات في العراق مثل السيدة ميسون الدملوجي، والسيدة فائزة العبيدي، والسيدة هناء الطائي، لقاءات شخصية، مصدر سبق ذكره.

١١ على سبيل المثال يمكن ذكر تعرض السيدة (تيسير المشهداني) نائبة البرلمان عن جبهة التوافق الوطني، إلى الاختطاف في حزيران/ ٢٠٠٦ على يد مجهولين مع ثمانية من عناصر حمايتها ثم اطلق سراحها بعد ثلاثة

شهر، كما تم اختطاف اخت وزير الداخلية السابق السيد (باقر جبر صولاغ) في ٢٠٠٦/١/٣ من قبل جماعة مسلحة غير معروفة أطلقت على نفسها (كتيبة الثأر) بحسب البيان الذي تلقت قناة الجزيرة الفضائية نسخة منه.

١٢ يكفي أن نذكر هنا قضية الفتاة العراقية (عبير) في منطقة المحمودية جنوب بغداد في ٢٠٠٦/٣/١٢، والتي حكم على أثرها على الجندي الأمريكي (ستيفن غرين) بالسجن المؤبد بعد أن وجهت إليه التهمة رسمياً باغتصاب وقتل هذه الفتاة مع عائلتها، وكالة الأنباء الأمريكية CNN،

http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/2/22/iraq.plea-rape/index.html

(13) Sarah Puzly, The Guardian newspaper, killed 151 thousand civilians since the invasion of Iraq, 10 / January / 2008.

١٤ في هذا السياق قامت مجموعة مسلحة بإطلاق النار على رئيسة منظمة (نساء وأطفال بلا حدود) السيدة (حليمة احمد الجبوري) في قضاء الحويجة التابع لمحافظة كركوك في ٢٠٠٦/١١/١، وتعرضت رئيسة جمعية للأرامل في محافظة العمارة للتهديد أكثر من مرة من قبل مجاميع مسلحة تعمل تحت مسميات دينية مختلفة تطالب بغلق الجمعية فضلاً عن تعرض مقر جمعيتها للقصف، والعديد من القصص المشابهة، انظر تقرير مجموعة رصد الديمقراطية، التقرير السنوي لواقع الحقوق والحريات في العراق لعام ٢٠٠٦، المعهد العراقي، بدون مكان للطبع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٧٣.

١٥ يعاني العراق بسبب الوضع الأمني غير المستقر انعدام توفر المعلومات الإحصائية الدقيقة، إذ أن معظم الوزارات والمؤسسات الحكومية تعتمد على إحصائيات أولية لا تشمل عموم العراق وذلك لاستحالة الوصول إلى بعض المناطق لتعداد سكانها أو نسبة المنظمات أو النساء فيها، لذلك وللتخصص فقد اعتمدنا إحصائيات وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني للمنظمات المسجلة لديها لغاية عام ٢٠٠٨.

١٦ هناء أدور، دور المنظمات النسائية العراقية في العملية السياسية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر مؤسسات المجتمع المدني، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣- ٤.

١٧ صدر القرار رقم (١٣٧) في جلسة مجلس الحكم المنعقدة في ٢٩- كانون الأول- ٢٠٠٣، وقد نص القرار على "١. تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص الزواج، والخطبة، وعقد الزواج، والأهلية، واثبات الزواج، والمحرمات، وزواج الكتابيات، والحقوق الزوجية من مهر، ونفقة، وطلاق، وتفريق شرعي، أو خلع العدة، والنسب، والرضاعة، والحضانة، ونفقة الفروع والأصول والأقارب، والوصية والايصاء، والوقف، والميراث، وكافة المحاكم الشرعية (الأحوال الشخصية) وطبقاً لفرائض مذهبه. ٢. إلغاء كل القوانين والقرارات والتعليمات والبيانات وأحكام المواد التي تخالف الفقرة (١) من هذا القرار".

١٨ الحركة النسوية في العراق: مسيرتها وتطورها، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفيم)، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٧، ص ١٣.

١٩ قامت بعض الشخصيات النسائية قبل بدء الحرب في عام ٢٠٠٣، بتأليف لجنة من أربع شخصيات" ١. هناء أدور (سكرتير جمعية الأمل العراقية وعضو لجنة تنسيق شبكة النساء العراقيات. ٢. باسكال ايشو وردة (رئيس اتحاد الاشوريات). ٣. نرمين عثمان و نسرين برواري (من الناشطات في إقليم كوردستان). وقد قمن بوضع برنامج للعمل النسوي بعد تغيير النظام كان له الأثر الأكبر في توجيه الحركات النسائية العراقية، للاطلاع على أهم فقرات هذا البرنامج يمكن مراجعة، انظر الحركة النسوية في العراق: مسيرتها وتطورها، مصدر سبق ذكره، ص ٨- ١١.

٢٠ الحركة النسوية في العراق: مسيرتها وتطورها، مصدر سق ذكره، ص ١٣.

٢١ عبد الجبار البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

٢٢ الحركة النسوية في العراق: مسيرتها وتطورها، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

٢٣ هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٥٠.

٢٤ سامي البدري، حرية المرأة العراقية: آفاق ومعوقات في واقع المرأة في عراق ما بعد التغيير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

٢٥ نهلة النداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

٢٦ علي الوردي، في النفس والمجتمع العراقي، جمع: سعدون هليل، بدون مكان وتاريخ طبع، ص ١٧١– ١٧٣.

٢٧ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع اليونيسف، مسح معارف ومواقف وممارسات الشباب في العراق لسنة ٢٠٠٤، كانون الأول/ ٢٠٠٥، ص ١٢– ١٣.

٢٨ رسمية محمد، موضوعات للنقاش بشأن مشاركة المرأة في عملية التنمية، الحوار المتمدن، العدد (٩٣٦)، ٢٠٠٤./٨/٢٥

٢٩ نادية سعد الدين، مستقبل دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٢١)، السنة (٢٨)، ٢٠٠٥/١١، ص ١٠٦.

٣٠ خولة علي البير، دراسة حول أوضاع التنمية البشرية للمرأة في العراق ودعم مساهمتها في قوة العمل ومحددات ذلك، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التنمية الاجتماعية، ص ٩.

٣١ أسماء جميل، مصدر سبق ذكره.

٣٢ نبراس الأبيض، جرائم اليوم تجتر جرائم الأمس: شهادات من واقع المرأة العراقية، في واقع المرأة في عراق ما بعد التغيير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

٣٣ دور النساء العراقيات في الحياة السياسية وآليات انتخاب عضوات الجمعية الوطنية ومساهمتهن في أعمالها، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣، ص ٣٨.

٣٤ لقاء شخصي مع السيدة فائزة العبيدي، مسئولة التنظيم النسوي في حركة الوفاق الوطني، مقر حركة الوفاق الوطني فرع بغداد، شارع الزيتون، ٢٠٠٨/٦/٩.

٣٥ لبنى النجار الزغلامي، بعد أمجاد الماضي البعيد...ماذا عن ملامح الحاضر؟، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"،

http://www.hewaraat.com/forum/showpost.php?p=1274&postcount=16

٣٦ أزهار الشيخلي، قناة العراقية، برنامج حوار مفتوح عن (حقوق المرأة في الدستور العراقي)، ١٨/ كانون الثاني/ ٢٠٠٦.

٣٧ صوريا يوحنا ايشو (باسكال وردة)، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

٣٨ حكمت أبو زيد، إمكانات المرأة العربية في العمل السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

٣٩ فائزة باباخان، تطوير وتعديل القوانين الخاصة بتشريعات المرأة، في عدالة النوع وحقوق المرأة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.